

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٢٥ فبراير ٢٠٠٥

اغتيال الحريري: إلى من يشير سلاح الجريمة؟



يوسف إبراهيم

خبير في العلاقات العربية-الأميركية وشؤون الطاقة

**الولايات المتحدة
وفرنسا تعتقدان اعتقاداً
جازماً أن النظام السوري
ونظام أميل لحود هما
اللذان يقفان وراء ذلك
العمل المروع.**

وبصرف النظر عن وجود سلاح جريمة أو عدم وجوده، فإنه قد يكون مفيداً لنا في هذا السياق على سبيل المشابهة، أن نتذكر ما انتهت إليه القضية الخاصة بنجم كرة القدم الأميركي "أو. جي. سمبسون" في الولايات المتحدة والذي اتهم بقتل زوجته السابقة وصديقها، وكيف أن المحاكم الجنائية الأميركية عجزت عن إدانة "سمبسون"، ليس لثبوت البراءة ولكن لعدم توافر الأدلة كما جاء في حيثيات الحكم، وذلك قبل أن تجيء إدانته بعد ذلك بواسطة محكمة مدنية حكمت عليه بدفع مبلغ تعويض مالي ضخم لعائلتي القتيلين. وهكذا فإنه يمكن لجريمة معينة أن ترتكب، وأن يكون الجاني معروفاً، ومع ذلك لا تتم إدانته بسبب الافتقار إلى الأدلة أو إخفائها. والاتهام الذي وجهته المعارضة اللبنانية والشارع اللبناني إلى سوريا بالمسؤولية عن جريمة اغتيال الحريري يستند إلى حيثيات معينة كما يردد العديد من المعارضين ومؤسسات حقوق الإنسان الغربية:

أولاً، أن اغتيال المعارضين يعتبر من تقاليد النظام السوري وقد حدث من قبل مرات عديدة في لبنان. فهناك العشرات من الوزراء اللبنانيين، من المسيحيين والمسلمين وغيرهم من الساسة، نسفوا بالقنابل، أو قتلوا، أو تم ببساطة تغييرهم قسراً، على مدار الثلاثين عاماً الماضية، وكانت أصابع الاتهام في كل مرة

من غير المرجح أن نعرف على وجه التأكيد من الذي أصدر الأمر باغتيال الزعيم اللبناني رفيق الحريري، يوم عيد الحب الموافق 14 فبراير في بيروت لأن الذين يحققون فيه أنفسهم ليسوا بعيدين عن الشبهات.

من حيث الأدلة الظرفية والدوافع، فإن مسؤولية اغتيال الحريري - بحسب أقطاب المعارضة اللبنانية في البرلمان - تقع على عاتق سوريا والحكومة اللبنانية باعتبارهما المسؤولتين عن حفظ الأمن في لبنان في المقام الأول.

وهذا الموقف جاء متفقاً مع موقف الولايات المتحدة وفرنسا اللتين تعتقدان اعتقاداً جازماً أن النظام السوري ونظام أميل لحود هما اللذان يقفان وراء ذلك العمل المروع.

وقد كان ملفتاً بشكل خاص موقف فرنسا التي قام رئيسها جاك شيراك بزيارة خاطفة إلى لبنان لتقديم تعازيه إلى أسرة الحريري، دون أن يقابل الرئيس اللبناني أميل لحود، الذي تم تمديد ولايته لمدة ثلاث سنوات إضافية، بدعم من سوريا.

أما الشعب اللبناني بمختلف طوائفه فقد عبر عن رأيه بوضوح في جنازة الحريري التي ضمت مئات الآلاف من المسيحيين والمسلمين السنة والشيعة والدروز، من الرجال والنساء، الذين تجمعوا حاملين

لافتات تستوحي في معظمها ما قاله أحد أبناء الحريري عندما سئل عن الجهة التي يشتهب أنها قامت باغتيال والده فكان رده: "وهل هناك أحد غيرها؟".

نادراً ما رأينا أو سمعنا من قبل مثل هذه الإدانة الصريحة، ولا هذا التعبير القوي عن تلك الإدانة لسوريا من الشعب اللبناني بمختلف فئاته. ولم يكن هذا هو رأي الشارع اللبناني وحده، بل كان أيضاً رأي الشارع العربي، في مختلف العواصم العربية بدءاً من الرياض وحتى الرياض.

سوريا التي أحست بحرج موقفها سارعت من خلال رموز النظام الكبار إلى إدانة الجريمة التي وصفتها بالشنعاء، كما سارع سفيرها في واشنطن إلى الظهور على شاشة شبكة محطة "سي. إن. إن" الفضائية يوم الاغتيال، كي يجيب على سؤال وجه إليه عن رأيه بخصوص الاتهامات الموجهة لبلاده باغتيال الحريري، فكان رده على هيئة سؤال مضاد حمل نبرة تهكمية واضحة هو: "لماذا تقوم سوريا أصلاً بإصدار أمر باغتيال الحريري في حين أنها تعرف جيداً أن أصابع الاتهام ستوجه إليها على الفور؟".

ربما يقول قائل إن الإجابات التي يمكن تقديمها رداً على سؤال السفير السوري التهكمي كثيرة. ولكن قبل الدخول في التفاصيل نود توضيح أنه بصرف النظر عن أصابع الاتهام ضد سوريا،

السوري، الذي يعاني من مصاعب جمة. وأي صحفي قدر له زيارة بعض من المسؤولين السوريين الكبار على مدار العقدين الماضيين، وشاهد ما ينعمون به من رغد العيش ومظاهر البذخ التي يحيطون أنفسهم بها مثل الفيلات الفاخرة والسيارات الفارهة والقصور المنيفة في الريفييرا الفرنسية، كان يسأل نفسه سؤالاً واحداً لا يتغير: من أين لهم هذا؟

لبنان بالنسبة لسوريا، مصدر خيرات لا ينضب، وقد أقسمت دمشق على ألا تتخلى عنه، وهي على استعداد للتخلص من أي أحد يحاول أن يناقش ملكيتها لهذا المصدر النفيس.

رفيق الحريري تحدى كل ذلك. فهذا الملياردير العصامي، الذي قاد عملية إعادة إعمار بيروت، بعد أن دمرتها الحرب الأهلية الوحشية التي استمرت من 1975-1990، كان هو أول سياسي على مدار ربع قرن من الزمان، يقوم بمنح اللبنانيين رؤية أخرى غير رؤية العيش تحت ظل الاحتلال السوري.

الشيء الذي أثار انزعاج سوريا أكثر من غيره بالنسبة للحريري هو أن الرجل نجح لأول مرة منذ انتهاء الحرب اللبنانية، في توحيد طوائف المسلمين والدروز والمسيحيين، وهو الأمر الذي كان يعني ببساطة تجريد الوجود السوري في لبنان من الحجة الأساسية التي يستند إليها كذريعة للاستمرار ألا وهي الحيلولة دون وقوع صراع بين الطوائف اللبنانية.

وبالإضافة إلى الاستفادة الاقتصادية من لبنان، فإن لبنان كان أيضاً آخر ركن من أركان النفوذ الاستراتيجي لسوريا.

وعلى رغم أن سقوط نظام صدام حسين في العراق كان بمثابة الكارثة لسوريا إلا أن هذا السقوط في الحقيقة سبقه سقوط فكرة القومية العربية التي اتخذها النظامان شعاراً عاشا عليه طويلاً.

ثم جاء انطواء صفحة الاتحاد السوفييتي الذي كان يساند النظام السوري ليكون بمثابة ضربة قاضية لسوريا. وهكذا فإنه بحلول عام 2004، كانت سوريا قد فقدت الكثير من مزاياها الاستراتيجية، ولم تعد لها أهمية استراتيجية إلا في نظر ملائي إيران الذين يتعرضون حالياً لضغوط من عدة جهات.

إن هذا النوع من تحليل الأمور إلى عناصرها الأولى، هو الذي يمكنه تقديم الإجابة على السؤال التهامي الذي وجهه السفير السوري على شاشة قناة "سي.إن.إن" في نفس يوم اغتيال الحريري.

- كما يشير هؤلاء- إلى جهة واحدة لا تتغير، دون أن يجرؤ أحد على البوح أو الحديث علناً، خوفاً من أن يلقي نفس المصير.

إن قمع المعارضة لم يقتصر على المعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان فقط بل شمل المعارضة السورية أيضاً، حيث قام النظام السوري عام 1982 بسحق المعارضة الإسلامية في مدينة "حماه" مما أسفر عن مصرع 20 ألف سوري.

ويذكر في السياق ذاته أن النظام السوري قد قام ببناء موقف للسيارات فوق موقع المقابر الجماعية لضحايا مذبحه حماه كي يراه الجميع ويرتدعوا، تماماً مثلما تم قتل رفيق الحريري في قلب مدينة بيروت باستخدام 600 رطل من المتفجرات، كي يراه الجميع ويفكروا ألف مرة قبل أن يقفوا موقف المعارضة للوجود السوري في لبنان.

وكما هو عليه الأمر بالنسبة لأي تحقيق جنائي، فإن المرء يجب أن يبحث عن الدوافع. وفي حالتنا فإن الدوافع أكثر من أن تعد أو تحصى. فسوريا لديها 15 ألف جندي نظامي في لبنان، كما تحتفظ بقوة شبيهة عسكرية قوامها 20 ألف شخص، وبأجهزة استخبارات، ومجموعات خاصة لبسط نفوذها وتنفيذ قانونها كما أن هناك 200 ألف مهاجر غير شرعي سوري في لبنان يزاحمون سكانه على الوظائف وفرص العمل.

وهذه الشبكة العنكبوتية، إلى جانب أشياء أخرى غيرها، تتحكم في صفقات تجارية قانونية وغير قانونية، تصل قيمتها إلى عدة مليارات من الدولارات، علاوة على قيامها بالمتاجرة في البضائع والسلع من وإلى لبنان. وهذه الأنشطة معاً تشكل مصدراً رئيسياً للدخل للاقتصاد